الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية
أمام اللجنة السادسة
دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامسة والسبعون

البند (86)
سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

تلقيها
نداء أبوعلي

20/أكتوبر/2020 م

السيد الرئيس،،،

إن المملكة العربية السعودية تعد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي مرتكزاً وشرطاً أساسياً من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وركيزة مهمة تكفل حماية حقوق الإنسان من أجل سيادة القانون والعدالة والمساواة في عالم متغير مترف بالتحديات في ظل المتغيرات المستمرة، وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية.

وقد انتهجت المملكة منذ تأسيسها نهجاً واضح الملامح بالاعتدال والدبلوماسية والشفافية في الخطوات السياسية، ومرتكزاً على الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والقانون الدولي والتفاعل المستمر والبنّاء مع المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،،،

إن المملكة ترحّب بالجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والتي يعكسها التقرير المتعلق بأنشطتها التي تعزّز مجال سيادة القانون من أجل تعزيز الجهود

المتضافرة لمساعدة الدول الأعضاء لتعزيز سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك إطار التدابير المتخذة لمواجهة انتشار جائحة فيروس الكوفيد-19، ومعالجة أثره على سيادة القانون. وكذلك جهود الأمم المتحدة في تقديم الدعم للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في مجال درء الإرهاب ومكافحته بما يتوافق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويشمل ذلك تعزيز إنفاذ القانون وتدابير أمن الحدود.

السيد الرئيس،،،

إن بلادي تتفق مع الدول الأعضاء على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي وضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة، وإبداء التزام أقوى بنظام عالمي يعمل وفقاً للقانون الدولي من أجل مواجهة التحديات التي نبعت فأثرت سلباً على هياكل سيادة القانون الوطنية والدولية، مثل التهديدات غير التقليدية العابرة للحدود كالإرهاب العابر للحدود والأنشطة غير القانونية في الفضاء الإلكتروني، حيث تحتم هذه المسألة ضرورة معالجتها بمنظور القانون والميثاق الدولي، مما يعني ترجمة سيادة القانون إلى تدابير عملية تعمل على إرساء الأمن وحماية البشرية، مع أهمية الاسترشاد بمقاصد ومبادئ الميثاق الدولي في مساعي الدول في تطبيق القانون على الصعيد الدولي.

السيد الرئيس،،،

إن المملكة تؤكد حرصها على إرساء قواعد قانون راسخة تنبثق منه تدابير قوية قائمة على الحوكمة ومكافحة الفساد والمساءلة المطبقة على جميع الأشخاص والكيانات. كما تدعم بلادي سيادة القانون الذي يعزز من احترام القانون الدولي الإنساني من أجل تحقيق الأفضل للإنسانية حيث إن تحقيق سيادة القانون لا يتأتى إلا من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف. وعليه فإننا نقدر الجهود التي تقوم بها اللجنة القانونية فيما يخص سيادة القانون، ونؤكد على ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمعات.

شكراً السيد الرئيس،،،